

بعيداً عن التوظيف السيئ والمزايدة باسم القضية

• مصفوفة معالجات عملية وخطوات تنفيذية عاجلة احتوت قضية المتقاعدين العسكريين والأمنيين وتظلماتهم بعناية بالغة منذ أن تبين أن هناك أخطاء لحقت ببعضهم، وربما المتابع للموضوع من البداية يعين الانصاف يجد أن مساحة المعالجة التي تولاهها رئيس الجمهورية شخصياً والحكومة لهذه القضية قد نالت رضا الجميع وارتياحهم بما لا يدع لأحد التقول أو المزايدة..

التقرير التالي يسلط الضوء على أهم تلك المعالجات العجدة التي لازمت القضية من البداية حتى اللحظة..



حلول جادة ومعالجات شاملة ومستمرة

اهتمام رئيس الجمهورية عجل بحل أكثر من ٨٠٪ من التظلمات

فقد التقى بممثلين ومندوبين من جمعيات المتقاعدين وعالج معهم جميع قضاياهم بشفاافية ومصداقية لم يجدوا معها غير الشكر والعرفان والتأكيد لفخامته بإدانتهم للفوضى والتعثرات المناطية وتجديد العهد والعزم على الحفاظ على منجزات الوحدة وصيانتها والولاء للوطن الواحد.

السلطة المحلية

○ السلطات المحلية ووفقاً لوزير الإدارة المحلية عبدالقادر هلال هي الأخرى لعبت دوراً في معالجة قضايا المتقاعدين المنظمين وحققت نجاحاً باهراً في ذلك دل على قدرتها في تحمل المسؤوليات الوطنية وعكس التطور الذي تشهده تجربة المحليات الوليدة رغم فترتها القصيرة- في تلبية متطلبات المواطنين واحتياجاتهم ومعالجة قضاياهم بما يعزز من تجديدها ويجسد اللامركزية المالية والإدارية ويتسبب الأهداف التي تضمنها البرنامج الانتخابي للأحزاب.

رئيس الجمهورية

الأراضي لها حل

○ قضايا الأراضي لقت لها مصفوفة إجراءات في مجلس الوزراء حيث أحال المجلس الملف المقدم من قبل اللجنة الوزارية التي كلفت بالنزول الميداني لعدد من المحافظات لدراسة المشاكل فيها وذلك إلى النائب العام لمراجعتها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية الرادعة بما في ذلك العزل والتشهير بحق كل من يثبت تورطه وتسببه في المخالفات والتصرفات غير القانونية فيما يخص تملك وبيع وتاجير أراضي وعقارات الدولة أو الأوقاف أو أراضي المواطنين سواء كانوا من القيادات العليا أو موظفي ومسؤولي الأجهزة الحكومية أو غيرهم على أن يدخل هذا الملف ضمن القضايا المستعجلة.

كما وجه المجلس الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية لوقف التصرف في الأراضي التي تضمنها الملف إلى حين حل كافة الإشكاليات المتعلقة بها بما في ذلك الإعلان عن تلك الأراضي بأنها محل خلاف لما فيه حماية المواطنين من أي مشكلة قد تنجم عن شرائهم لها.

كما وجه المجلس الأخ رئيس الهيئة العامة للمساحة والأراضي والتخطيط العمراني بالتنسيق مع النائب العام بوقف تسجيل وتوثيق تلك الأراضي التي لم يتم تسجيلها من قبل إلى حين البت فيها قضائياً وكلف الأخوين وزير الأوقاف ورئيس الهيئة بمتابعة تلك القضايا والتنسيق مع الأخوين وزير العدل والنائب العام وتوقيع كافة البيانات التفصيلية الخاصة بها.

مؤكداً على رئيس الهيئة والتنسيق مع أجهزة السلطة المحلية بامانة العاصمة والمحافظات تمكن كل من صرفت لهم قطع أرض لغرض السكن من المدنيين والعسكريين واستكمال إجراءاتها القانونية على النحو السليم، وفي حالة وجود أكثر من شخص يحمل عقد تملك أو تاجير لنفس القطعة فإنه يتم تطبيق المعايير التي تضمنتها توجيهات فخامة الأخ الرئيس بالجهة لهيئة المساحة والأراضي ولجان المعالجة.. مشدداً على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتسببين في هذه الإشكالية.

قضية المتقاعدين على ضرورة الالتزام بالقانون وعدم تجاوزه أو الاستغلال السيئ للقضية إلى ما يضر بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي العام.

ومن جانبه أقر المجلس إجراءات تنفيذية لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية.. ولم يكن ذلك الاجتماع الأخير والخطوة الوحيدة بل تعاقبت عدة اجتماعات واتخذت عدة إجراءات كان من نتائجها الوصول إلى معالجات لم تدع لأحد القول للمزايدة في قضية المتقاعدين.

المتقاعدون في البرلمان

○ على مستوى مجلس النواب اعدت لجننا الدفاع والأمن والقوى العاملة تقريراً أوصى فيه الحكومة بتنفيذ الزيادات في مرتبات المتقاعدين العسكريين والأمنيين ابتداءً من شهر يونيو مع سرعة معالجات الحالات المتبقية التي لم تتخذ حيالها حلولاً وفقاً للقانون وأسوة بأمثالهم، وكذا

الحكومة أحالت ملف الأراضي إلى النائب العام

مراعاة تسوية مرتبات المتقاعدين بوزارتي الدفاع والداخلية بجميع الرتب العسكرية بالتساوي.

وتتابعت جهود المجلس في قضية المتقاعدين، حيث قام المجلس بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٧م باستدعاء وزارة الدفاع والداخلية والخدمة المدنية إلى جانب رؤساء الدوائر العسكرية، المالية، وشؤون الضباط، ودوائر المتقاعدين العسكريين للاستيضاح منهم والبحث عن حلول تعالج أوضاع المتقاعدين وبتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٧م أمهلت لجنة الدفاع والأمن في البرلمان وزارتي الدفاع والداخلية مدة (٣٠) يوماً لمعالجة أوضاع شريحة المتقاعدين العسكريين في إطار قانون الوظائف والمرتبات والأجور

الرئيس يستقبل وفود المحافظات

○ الرئيس وفي ظل متابعته لقضية المتقاعدين أصدر التوجيهات والقرارات التي أسهمت في المعالجة بشكل كبير وتابع بنفسه مدى استجابة الأجهزة لتلك التوجيهات التي تحقق منها الجزء الأكبر من حل قضايا المتقاعدين.

وإضافة لذلك عمل أيضاً على استكمال كل الوفود القادمة من المحافظات ورحب بهم بسعادة عبرت عنها كل اللقاءات التي التقى فيها القائد بأبناء وطنه، وبسعة صدر كان يستمع لكل ما يطرأ عليه ويشرحونه له من هموم وتطلعات وهو بدوره كان يؤكد لهم اهتمامه وحرصه على انتشارهم من معاناتهم المترسبة من قبل الوحدة، وكذلك استكمال تنفيذ بقية المشاريع الاستراتيجية المهمة المحققة للتنمية والازدهار والتقدم..

وفيما يتعلق بالمتقاعدين وقضاياهم

العملية في هذا الشأن جملة من القرارات المتتابعة التي أصدرها باهتمام بالغ فخامة رئيس الجمهورية معظمها بناء على طرح مندوبي جمعيات المتقاعدين والتي قضت حتى تاريخ الخميس ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧م بترقية وعودة أكثر من (٣٥,٨٨٩) ضابطاً وفرداً من محافظات عدن ولحج وأبين وهو ما عبر عنه عدد من المتقاعدين عن ارتياحهم وشكرهم لتلك القرارات.

وفي سياق متصل بمعالجة قضايا المتقاعدين تم أيضاً معالجة (٣٢٩٧) حالة من الضباط المتقاعدين في عموم المحافظات بالإضافة إلى قرابة خمسة آلاف من ضباط الصف والجنود كما ذكر مدير الدائرة المالية في وزارة الدفاع العميد/ عبدالله الكويدي موقع «سبتمبر نت»، مبيناً أن العمل مازال مستمراً لاستكمال معالجة بقية الحالات في ضوء نتائج اللجان الميدانية، منوهاً إلى أنه سيتم في ضوء ذلك إشعار مختلف المحافظات بما سيتم التوصل إليه من معالجات لحالات التظلمات التي سيتم استكمالها.

وعلى ضوء قرارات المعالجة الآنية وظلت وسائل الإعلام تنشر أسماء بالحالات التي تم معالجة وضعها على ضوء النتائج المرفوعة من لجان العمل العسكرية الميدانية وتوصيات ومقترحات القيادة العليا في وزارة الدفاع وشملت هذه المعالجات منح هذه الحالات كافة حقوقها المالية والإدارية وفقاً للقانون كقوة عاملة اعتباراً من شهر أغسطس.

وبشهادات ميدانية من أوساط المتقاعدين أنفسهم نجد أن أكثر من ٨٠٪ من قضايا تظلمات المتقاعدين قد حلت، وما تبقى لإزالة قيد الدراسة وسيتم انجازه مباشرة خلال الأيام القادمة.

وبالنسبة لمن لم يقدموا تظلماتهم في فترة التسجيل فقد صدرت التوجيهات باستكمال بقية الحالات بعد شهر رمضان المبارك.

الحكومة في صف المتقاعدين

○ في إطار جدية المعالجة لمن ثبتت تظلماتهم اتسعت دائرة الاهتمام والمتابعة استجابة لتوجيهات رئيس الجمهورية لتشمل اهتمام ومتابعة مجلس الوزراء في البواكير الأولى من تفاهم المشكلة.

ففي ثلاثاء ٢٤ يوليو ٢٠٠٧م عقد مجلس الوزراء اجتماعاً له برئاسة علي محمد مجور رئيس المجلس بشأن معالجة أوضاع المتقاعدين العسكريين والمدنيين وإعادة من ثبتت أنه تم إحالته بصورة غير قانونية للخدمة وبما يكفل الاستفادة من تخصصه وكفاءته.

وفي الاجتماع وجه المجلس بدراسة تلك الحالات والتأكد من سلامة الإجراءات القانونية التي اتخذت لإحالتها للتقاعد من عدمه.

وأكد المجلس قيام لجان في المحافظات برئاسة المحافظين وعضوية الجهات المعنية وذات العلاقة بالدراسة التفصيلية لكل حالة على حدة تمهيداً لإحالة جميع الحالات التي يثبت إحالتها للتقاعد بصورة مخالفة للقواعد القانونية المنظمة لهذه العملية إلى الخدمة بشكل فوري ومنحهم كافة الاستحقاقات القانونية.

وقد شددت الحكومة في تعاملها مع

المتقاعدين بإصدار القرارات الحكيمة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية بل امتدت إلى تكاليف جدية بتشكيل لجان أخرى عسكرية ووزارية ورئاسية هدفت إلى النزول الميداني للتمس قضايا المحالين إلى التقاعد وغيرها من القضايا وكذلك في متابعة فخامته لما توصلت إليه هذه اللجان من معالجات ونتائج بالاستماع منها إلى تقارير تفصيلية عن محمل المعالجات وما تحقق عنها في ضوء المهام المسندة لهذه اللجان.

فمن توجيهاته إصدار تكليف بتشكيل لجنة وزارية لمعالجة أوضاع المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين انبثقت بمجموعة معالجات وحلول سريعة لاقت ارتياح الكثير، تلا ذلك إصدار توجيهات إلى مجلس الوزراء بحرص أكثر أكد فيه الرئيس استيعاب قضايا المتقاعدين وإيجاد الحلول العاجلة لها وفقاً للأنظمة والقانون والتي اثمرت جهوداً كبيرة

أكثر من (٣٥) ألف ضابط وفرد تم ترقيتهم وعودتهم إلى الخدمة

للحكومة في هذا الشأن أدت إلى انفراج كبير في حل المشكلة لما اتسمت به من المصداقية في حل القضايا.

وزارة الدفاع حظيت بالنصيب الأكبر في إطار توجيهات الأخ رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ومتابعته لهم للإسراع في حل قضية المتقاعدين العسكريين في القوات المسلحة وتمكينهم من كافة مستحقاتهم وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الجانب.

أيضاً صدرت التوجيهات الرئاسية بتشكيل لجان عسكرية بالنزول الميداني وتفصي الحقائق واتخاذ المعالجات الفورية.. لتتوج آخر تلك التوجيهات والخطوات الملموسة لفخامة الأخ الرئيس بتشكيل لجنة بأعلى المستويات برئاسة نائب رئيس الجمهورية وعضوية معالي وزير الإدارة المحلية عبدالقادر علي هلال والواء علي محسن صالح قائد المنطقة الشمالية الغربية وهي اللجنة المشهود لها بالكفاءة والقدرة على التحليل واتخاذ القرار والتي لاقت تجاوباً ورضى من قبل المتقاعدين أنفسهم وكثير من الأوساط الأخرى.

تنام ملموسة

○ على ضوء ما سبق من توجيهات وما وصلت إليه هذه التوجيهات بدأت قرارات المعالجة تنزل على مراحل ودفع.. فمما أن كانت تصل الملفات الخاصة بتظلمات المتقاعدين ومطالبهم من اللجان الميدانية إلى وزارة الدفاع إلا وكانت المعالجة الصائبة في استقبالها أولاً بأول بما يدعو للتفاؤل والارتياح.. وقد شاهد الجميع ذلك على مراحل متتابعة.

وقد تمخض عن إجراءات المعالجة

○ شهر وأكثر منذ صدور أولى توجيهات رئيس الجمهورية بشأن معالجة قضية المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة من الأفراد والصف ضباط في القوات المسلحة منذ عام ١٩٤٤ وحتى ٢٠٠٧م والذي أعقب مباشرة تلك التوجيهات جملة من القرارات والخطوات العملية على الواقع بدأت بتشكيل لجان ميدانية لاستقبال تظلمات المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة العسكرية في عموم محافظات الجمهورية.

ووصل إجمالي حالات التظلمات التي استقبلتها اللجان الميدانية واللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة قضايا المتقاعدين العسكريين إلى أكثر من (٣٥,٨٨٩) حالة تظلم موزعة ما بين المطالبة بتسوية الوضع، وما بين العودة إلى الخدمة العسكرية.

وفي فترة وجيزة تمكنت اللجنة من معالجة أكثر من ٨٠٪ من تلك التظلمات من خلال قرارات جمهورية ووزارية صدرت بهذا الشأن تنوعت بين الترقية وتسوية الوضع وما بين العودة إلى الخدمة..

ولا تزال اللجنة تدرس بقية ملفات التظلمات، وتؤكد أنها ستنتهي من حلها والبت فيها خلال الأيام القليلة المقبلة.

وبروح المسؤولية عملت اللجان الميدانية في مختلف المحافظات على ترجمة التوجيهات على الواقع العملي بوتيرة عالية امتدت معها ساعات العمل إلى وقت متأخر من الليل..

منح على ضوءها المتقاعدون كامل حرية الاختيار في تعبئة الاستمارات المقدمة إليهم من قبل اللجان لبحودوا بأنفسهم ما يريدونه من حل لموضوعهم.. وتحت الرغبات والشفاافية ذهب المتقاعدون في خياراتهم إلى اختيار التسوية والبقاء متقاعدون، وآخرون اختاروا العودة وتسوية مرتباتهم مساواة ببقية زملائهم العاملين في الوحدات العسكرية وكانت الملفات ترسل إلى الدوائر المختصة بوزارة الدفاع بشكل يومي لغرض المعالجة.

ولازم أعمال اللجان الميدانية لجان متتابعة من دوائر شؤون الضباط والأفراد والمالية، والتقاعد التابعة لوزارة الدفاع، وذلك للتواصل مع اللجان في الميدان بالمحافظات ومتابعة استكمالها للاستمارات والكشوفات الخاصة بالمتقاعدين.

وخلال إجراءات الاستقبال والتسجيل لم نجد أحداً على مدار شهر وأكثر يشكو من أعمال اللجان بل على العكس رأينا رضا كاملاً لدى المتقاعدين ومندوبيهم وارتياحاً واسعاً للقرارات الشجاعة والحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وكانت جميع مواقفهم متممة بالشكر والعرفان بالجميل لفخامة رئيس الجمهورية.. ومع انقضاء يوم الخميس الماضي أنهت اللجان الميدانية في المحافظات عملها.. بعد أن تمكنت من استيعاب كافة التظلمات التي وردت على مستوى عموم المحافظات.

توسع في خطوات المعالجة

○ لم تقتصر عملية المعالجة لقضايا